لا تيمم له كذا يكره السهر بعد الامام خوف تنويت الصبح وقيام الليل كله لمن لا يصلي الصبح مطلوبا عليه كذوه افقا فاقله ابن عرفة والظاهر انه مثل ذلك اذا قام صلوبا بحيث يصلي الصبح مطلوبا عليه هذا ادنى الزيادة فيه بان المراد في هو ما لم تكن المبالغة فيه والا على ما تقرر فيه المبالغة فتضيفه ذلك اذا بقي الحركة اللسان فقط واد اه سماع عيسى فانه لا يخرج بهو منه ذلك لو حلف انه لا يتكلم فقرأ جزءا على قلبه لا يحنث او حلف ليقرأن فلانا يس به ايها العبارة الدالة الخ اراد بالعبارة اللفظ الحادث الذي يجري على اللسان واراد بالقراءة الصفة القديمة القائمة به جل وعلا فانه يطلق عليها ان قرئت ايضا ولكن لا حاجة لذلك التكلف اذ يصح ان يراد بالقراءة في عبارته اللفظ الحادث والمجتمع عليه بالكلام بالمعنى القديم وهذا الاخبار عليهم

ما نصها انتقال اما اذا ذكر منسوخ او ناجز المتبدي والمخير في اخراج الحاجز اذ كلا هما المنافي سواء ذكر بعلة المبطل ذا بالمخالفة لفعل المصطفى صلى الله عليه وسلم وقوله متوكلا لا يتوضأ صلى بسخ او لا غير هو بدل او لا والتغيير مراد في المتبدي ومن يليه يعني ان لو كان هناك من يسمعه غالبا جاز الغالب ان يسمع نفسه ومن خلفه وغير الغالب لا يسمع من خلفه وانت خبير بانه لا معنى لهذا الكلام لان الكلام في قيام ما يطلب اما فعلم او تركه على الاول فلا يتوهم ان يحترز عند الامام فانه يطلب منه ان يسمع نفسه ومن خلفه فلو لم يسمع من خلفه فصلاته صحيحة وحصلة السنة بسماعه من يليه بل لو اسمع الامام والمد نفسه وذا وكلا لم يحصل السماع من يليه فانه لا يترتب عليه سجود كما ذكره وعلى اذ كلامه بتقدير قوله سابقا ان الجهر بالسنة للامام وهو منافي لما قالوه الذي هو نفي الجهر ونصه وانما سكتت عند الامام لان في جهره اذى فان اراد ان يسمع نفسه ومن يليه وكان ان يسمع نفسه ومن خلفه وهو مستحب في حقه واما المد فلا يستحب في حقه الزائد على ان يسمع نفسه ومن يليه اه كلامه ح وقال ق اذ كان وجده احتمل ذلك من يقتدي به من اصل اخر فحكمه في جهره حكم المرأة اه وخبره الذي في شرح تنبيه لا محل طلب الجهر كما في شرح الشيخ حيث كان لا يترتب عليه تخليط الغير والا فيحرم ما يحصل به التخليط ولوادى الى اسقاط السنة لانه لا يترتب

محرم لتحصيل السنة وما ذكر من الفرق الخ المناسب للمقام ان يقول وما ذكر من الجهر انما هو في حق الرجل كالتلبيه او فتح نفسها خاصة بالتلبيه فيكون اعلا جهرها واد ناه واحد اي وهو سماع نفسها فقط لكن انت خبير بان تقدير الالف الاقلية تؤذن بان قوله والحرة الخ اخره في الاقل فلا يظهر تفريع على قوله فيكره اعلا جهرها الخ على ما قبله سيتوفي في حقها السر اي اسماع السر اد ناه الذي هو حركة اللسان اي مع سر الرجل اي مع اخفى سره بدليل التمثيل وهو في محل الحال اي حال كونهما اي السر والجهر مصاحبين لسر الرجل اي مصاحبة مساواة اي ان اخفى سرها وجهرها والمساواة المذكورة بينهما وبين سر الرجل ان صوتها عورة فتشتهي بانه لو كان عورة لما سمع الحديث من ازواج النبي صلى الله عليه وسلم وغير هذا وحكم الكلام مع المنافاة الاجابة بدون ضرورة راجع حاشية الزرقاني

ولذلك لا تؤخذ انفاقا اما حرام او مكروه فقولان تقدما ان الشيخ والقلم استوياه حالتها في الحلوة والجلوة انها لا يؤمن من طرء احد عليها وجاز بيعها واشتراؤها ابي الموزي للحاجة ذكره منها للضرورة ان ان البيع في الجملة نقض الضرورة فلا يلزم انه يجوز لها ان تبيع سلعة الضرورة حدثت لها فكان ترك الواو اولى وتجاب بانه عطف تفسير لخافة ما يخرج منها اي من الريح وقوله لانها ليست كالمرجل اي في الاستمساك اي بل عندها رخاوة فلو ترجت بين فخذيها الريح خرج منها ريح ولذلك قال في المختصر فان خافت ما يخرج منها لانها مهيبة للحدث وقوله ان كان الخ اي قوله كان كلم تكرار وقوله لانا الانضمام جوابها بتقدير لكن هو قوله وتكون منضمة لانه تقدم في قوله عيني خفا تنضم الخ واما الانزر فلا يتقدم له ذكر فليس بتكرار والجواب ان الانزر هو الانضمام فكانه ايضا ذكر واما انزر ان كان فالاحسن التتميم ان يقول فانه الانزر وهو الانضمام فتدبر وامرها كلم يدخل فيه الركوع فلا يخرج كالرجل وهو خلاف الخ الراجح كلام المدونة الذي بعض وابيه ابن زياد وكلام ابن القاسم ضعيف كما هو المعلوم من خليل وشراحه فالظاهر هما الثاني لا معنى لذلك فالمناسب ان يقول كما في المختصر فتقنع الكم منهما القناع بفتح الواو وكسرها الخ واما المتكئة مع كسر الواو فالعرائس للوطء ومع فتحها